المقتطف

الجزء الخامس من المجلد الواحد بعد المائة

١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ — ٢٢ ذي القعدة سنة ١٣٦١

العلم والديمقراطية (١)

اذا كانت كلمة اينشتين : « الدكتاتورية تعمي كم الافواه والعقول » فالعاقبة هي الضمور والهدم ، واما العلم فلا يزدهر إلا في جوّ من الحرية » ، تلخص لُباب الصلة بين العلم والدكتاتورية ، فكلمة ڤولتير المشهورة : « اني أمقت ما تقول وأحاربك في كل كلمة منه ولكنني أدفع بحياتي عن حقك في قوله » ، تلخص لباب الصلة بين العلم والديمقراطية

فالديمقراطية من حيث هي نظام سياسيّ للحكم ، مفرغ في قالب الحكم النيابيّ ، ومن حيث هي نظرة فلسفية الى الاجتماع البشري وصلة اناس بعضهم ببعض ، وصلتهم بالدولة ، تسعى أبداً الى تحقيق حريّات شتى وضمانها ، وهذه الحريات ، من الارتقاء البشري ، في منزلة السائل الحيوي المندفع في العروق . وهذا السعي نابع من الايمان بأن السلطان الاول والاعلى على شؤون الناس يجب أن يكون للعقل لا للشهوة . وللفكر لا للدماء . وڤولتير وجون ستيوارت مل ، وهم قطبا الدعوة الى الحرية كانا يعلمان أن الانسان أميل بطبعه الى الشهوة منهُ الى العقل ، فغرائزه متأصلة في تركيبه الجثماني من الوف السنين ، واما العقل فلا يعدو كونهُ طبقة جديدة على سطح تكوينه السيكولوجي . ولذلك كانا مقتنعين بأنهُ لا بدَّ من اخضاع الشهوة أو الغريزة لضبط العقل المثقف المصقول . وانهُ ما لم يعمد البرء الى أداة المناقشة المطلقة

---

(١) الجانب الثاني من محاضرة لرئيس تحرير المقتطف

من القيود ، وتقدم حرّ ، ومن يتعلّم أن يستمع الى الرأي المعارض . فلا أمن له في نوع الحكومة . بل لا أمن له في تنشئة المدنيون التي تجعل المجتمع الأمثل او الدولة مثلاً مستطاعاً ، ولو كان تحقيقه على وجهٍ لا تام بعيد المنال

هذه النزعة الى تحكيم العقل ، هي الصفة التي تميز حضارتنا الحديثة ، في نظمها السياسية وبرامجها الاجتماعية عما سبقها من حضارات ، وعما ينبدي في أجزائها من نباتات دكتاتورية غريبة عنها . فليست حضارتنا الديمقراطية ، ليس تقدمها المادي والصناعي مع انها تجر اليه ، ولا ثروتها وثورتها الصناعية التي أفضت الى الاستعمار ، فالثروة بحدّ ذاتها محتقرة . والاستعمار أبداً ممقوت . ولكن لبابها هو خلاصة التراث الذي خلّفته شعوبٌ شتّى ، فنبذت صراحاً رفعت فيه من شأن الانسان وأعزّت من كرامته . فنرنا عن طريق فولتير وغيره أيّدت ما للعامل الانساني من شأن عظيم في بناء الحضارة والايمان بالعقل ، والاصرار على ان للانسان تفكيراً كرامةً في ذاته . وليس هذا بالشيء الجديد في التاريخ . فقد سبقت الحضارة الاسلامية اليه عند ما كانت في ابان عزها فبهرت تعالم والتاريخ بعلومها وفنونها . ولكنّ سبعة قرونٍ أو ثمانية انقضت قبل أن استكشف مفكرو فرنا هذه الحقائق الاساسية مرة ثانية وجعلوها عناصر أساسية في نظام فلسفي . ثم تمكنوا عن طريق الثورة الكبرى من جعلها أركان النظام السياسي الاجتماعي

وقد علمتنا الأمة البريطانية ان السلطان السياسيّ ينطوي على شيء أهمّ من مجرّد التعبير عن مصالح الجماعة التي في الحكم ، وأشهدتنا على ان السلطان والحرية غير متنافيين ، وان في وسع الانسان التمتع بالحرية بعد أن تنتشر الفوضى ، وفي وسع الحكومة ان تمارس السلطات بغير أن يعمّ الاستبداد

وكيف نلبث العصر في ارتقاء تعالم في القرنين الأخيرين ، بعد عهد الاستنارة ، نجد المبادىء نفسها مغروسة في قوالب شتى . فثمة أولاً الفكرة الأساسية التي قوامها ان الفرد الانساني غاية في حدّ ذاته . وليس مجرّد آلة أو أداة تحركها قوة خافية . واذا سلّمنا بأن الفرد الانساني له قيمة في ذاته ، استخرجنا من هذه القاعدة الأصلية ، القول بوجوب منح هذا الفرد بضع حريات أساسية . لكي يتاح له النمو العقلي والروحي المتسق . ومن هنا المطالبة بأن تطلق له الحرية فيزن الأمور ويحكم عليها بنفسه وان يناقش وأن يبحث وأن يعرب عن رأيه . فالحريات المدنية والروحية هي روح الحضارة وهي روح الديمقراطية . أما المخترعات والاكتشافات فلم تنبع إلاّ من الاعتراف بكرامة العقل وحرية الانسان ، وان هذه البدعة الوالدة ، التي كشفت و اخترعت ، لابدّ ان تخمد عند ما ينطفىء ذلك الروح . فنحن و مواهب

جميعاً وكأنها جهاز كسّر محرّكه أو جسم فقد سرّ الحياة فيه

نعم ان الحكومات الديمقراطية لم تحقق كل هذا على وجهه الأوفى ، ولا على وجهه الذي يرضي ، واذا كانت الحريات السياسية في بعض البلدان مضمونةً ، دستوراً وعملاً ، فان الحريات الاقتصادية ليست كذلك ، ولا الاجتماعية ، ولابدّ أن يؤثر ذلك في ممارسة الحريات السياسية . ولكن يكفينا أن المثل الذي نسعى اليه أمامنا مهما يكن بعيد المنال ، ونحن على ما فينا من نقص وجهل وأثرة ، نحاول ان نتغلّب عليها . فالحاجة الى مزيد من حرية العقل ، وحرية تشغيله ، وضبط الشهوات واخضاعها . فعلينا أن نفكر بعقولنا لا بدمائنا ، لا أن نقلب الآية كما يريده الطغاة أن نفعل وكما فرضوا على شعوبهم أن تفعل

في هذا الجوّ ، الذي نشأت فيه هذه المثل السياسية والاجتماعية ، نشأ العلم الحديث وازدهر . وقد كان طريق حرية البحث والمناقشة والتعبير عن الرأي طريقاً وعراً . ولكن النتائج الباهرة التي أسفر عنها البحث العلميّ ذلّلت الصعاب ، ومهّدت الوعر ، فعزّزت ما اعترف به في بيان الحقوق الاميركي ، وبيان الحقوق الفرنسي من حق حرية الفكر وضمانها ، ومن ثمّ دخل هذا الحقّ الدساتير الحديثة وضمنتهُ الدول التي أخذت بأساليب الحكم النيابيّ

ولكن النصّ عليهِ في الدساتير ، شيءٌ ، وتطبيقهُ والتمتع بهِ شيءٌ آخر . فالنصّ عليه في الدساتير ، لم يكن كافياً للتغلب على جميع ألوان المعارضة لهذه الحرية ، من قبل جماعات مختلفة من الناس ، ظنّت ان مصلحتها مقدّمة على مصلحة المجموع . ولذلك كان سبيل الحرية الفكرية ، أبداً سبيل كفاحٍ ونضالٍ . ومن أمجاد الانسانية ، ان رجال الفكر المخلصين لرسالتهم ، أدركوا في كل عصر ان النهوض بمهمتهم ليس فيه ما يغري ، إلاّ الوعد بأن كلّ من يؤدي مهمتهُ يفوز باحترام النفس ، ويحقّ لهُ أن يعدّ نفسهُ — على الرغم من النفي والتشريد والموت — جندياً في « حرب تحرير الانسانية »

حتى في البلاد التي اشتهرت بأنها مهد من مهود الحرية الفكرية ، كالولايات المتحدة ، كان لابدّ لرجال الفكر من اليقظة الدائمة لتأييد حقهم بالكفاح . وقد رأيت أن أضرب مثلاً أو مثلين على هذا وحسبي ذلك الآن

الجامعة وحرية البحث

كان التحدث بعيار الذهب من حيث دور أساسيّ للنقد ، مبدأ في منزلة العقيدة ، عند أهل الولايات الشرقية من الولايات المتحدة الاميركية . وكان جلّهم من المحافظين . وفي سنة ١٨٩٧ دعا الدكتور اندروز رئيس جامعة برون ، الى استعمال النقدين الكريمين أي الذهب

والفضة bimetallism فساء رأيه هذا كثيرين من أمناء الجامعة وأصدقائها . نعم انه لم يعف رئيسها من مهام رئاسة الجامعة ، ولكنه تعرّض لنقد لاذع من قبل أعضاء مجلس الأمناء فلم يسعه إلاّ الاستقالة . وعينت لجنة للاجتماع بالرئيس . لا لتطلب منه التخلي عن رأيه بل للانكفاء عن اذاعتها لئلاّ يضرّ نشرها بمصلحة الجامعة من الوجهة المالية ، وهي معتمدة كما نعلم على تبرّع الموسرين . ولم يكن أساتذة الجامعة طرفاً في هذا الجدال ولكن لم يسعهم السكوت على هذا التعرّض لحرية الرأي . فأعدّ بياناً اشهدوا فيه مجلس الامناء انكفّ عن هذا التعرّض ومما جاء في هذا البيان قولهم : إن عمل الامناء :—

« قائم على نظرية اذا أصبحت أساساً لعمل واسع النطاق ، أكلت قلب معاهدنا ، وهي نظرية ان ثمو الجامعة من الناحية المادية ، أهمّ من استقلال الفكر والتعبير المباح رئيسها وأساتذتها . وان لمجالس الامناء الحق في أن يقترحوا حدوداً لهذا الاستقلال

« فليست وظيفة الجامعة أن تمثّل طائفة معيّنة من الآراء السياسية أو الدينية ، أو ان تدعو اليها ، بل أن تلهم الشباب محبة الحقيقة والمعرفة ، وأن تعلّم بحرية وتسامح وسائل ادراكها . وظيفتها أن تتيح تربية قائمة على الحرية لا على التحكم

« إن طلاّبنا سيعلمون ، ان صمت رئيسهم في بعض الموضوعات شُري شراءً أو فرض عليه فرضاً . . . فاذا داخلهم ريب في ذلك فانهم سيشكون في الاساتذة

« ونحن لم نتكلم دفاعاً عن آراء الرئيس المالية لأننا على العموم وعلى مدى فهمنا للمسألة مخالفون له فيها . . . ونحن يهمنا طبعاً نمو المعهد من الناحية المادية وأشد اهتماماً من غيرنا بتقدمه واتساعه ، ومع ذلك لا نرى أنّ نموّه يحقّق ولا نعتقد أن نموّه يمكن أن يحقق ، بالضغط السياسي والانقياد له . لأننا مؤمنون بأن مبدأ الحياة في عروق الجامعة هو الحرية لا المال »

وتاريخ هذا البيان اول يوليو ١٨٩٧ وقد وقعه اربعة وعشرون من اعضاء مجلس الاساتذة . ولكن الرئيس ستدروز كان قد قدّم استقالته ، بعد ما وجّه اليه من لوم الامناء ، فقال انه عجز عن تحقيق رغبات الامناء بغير التخلي عن حرية التعبير التي تمتع هو وزملاؤه بها وأسلافهم من قبلهم

وتوالت البيانات الموجّهة الى مجلس أمناء جامعة برون ، وهي تناشدهم استدعاء ستدروز وتقليده الرئاسة ثانية ، ونزع وصمة تقييد حرية الرأي عن جبين جامعة برون . وطلب نحو ستمائة خريج من خريجي الجامعة أن يعمل الامناء عملاً من شأنه ابطال التهمة الموجهة اليهم وهي التهمة التي لطخها تقييد حرية البحث والتعبير عن الرأي في جامعة برون . وكتب اساتذة

دوائر العلوم الاقتصادية في جامعات اميركية اخرى — ومنهم توسيج في هارفرد وسليجمن في كولومبيا — معربين عن أسفهم في أن يمتنع مجلس اعضاء جامعة برون عن الاقدام على عمل ما يمكن ان يفسر بأنه تقييد لحرية الرأي في هيئات المعلمين في جامعاتنا . . لان كل بحث اداري او تحقيق في سلامة الآراء المعبَّر عنها في مسألة ما او مجموعة من المسائل . لا بدّ ان يحد حرية التعبير ويميل الى القضاء على الاستقلال العقلي ، وتنقص احترام الناس لنتائج البحث وتدخل رؤساء الجامعات الاخرى — مثل البوت رئيس هارفرد وجنن رئيس جونز هبكنز — فأرسلوا الى أعضاء برون بياناً اقترحوا فيه عملاً من قبل الاعضاء يقضي بالرئيس اندروز الى استرداد استقالته

وبعد ثلاثة اشهر اقرّ مجلس أعضاء برون باجماع الحاضرين (وكان خمسة من الاعضاء غائبين) توجيه رسالة الى الدكتور اندروز يذكرون فيها رغبتهم في تقييد حرية الرأي أو الحد من مدى معقول لحرية التعبير . وطلبوا الى الرئيس استرداد استقالته . فاسترد ها ولبث سنة في الرآسة ثم استقال ليتفرغ للتأليف

تقييد العلم بالتشريع

في صيف سنة ١٩٢٥ حوكم في بلدة ديتون بولاية تنيسي من الولايات المتحدة الاميركية مدرّس شابٌ يدعى سكوبس لانهُ علّم الطلاب مذهب التطور العضوي ، مخالفاً بذلك شروط المدرسة التي يدرّس فيها وقوانين الولاية القاضية بان يُعلَّم بصحة الاصحاح الأول من سفر التكوين عن الخلق . وكانت هذه المحاكمة اثراً من دعوة طويلة عريضة ، دعا اليها فريق من الناس ، فصادت نجاحاً في ولاية او ولايتين وأخفقت في غيرها . اي ان جماعات منظمة من الناس حاولت ان تفرض قيداً على العلم والتعليم عن طريق التشريع . وقد كتبتُ في المقتطف في عدد اغسطس من سنة ١٩٢٥ قبيل المحاكمة : قد يكون المستر بريان Bryan — وهو سياسيٌّ دمقراطيٌّ وخطيب مفوَّهٌ ولكنه ليس عالماً — مصيباً في ان مذهب النشوء القائل بان انواع النبات والحيوان تولد بعضها من بعض جرياً على نواميس الطبيعة ، كما تولد عندنا القطن السكلاريدي من العنقبي ، وكما تولدت اصناف الكلاب المختلفة من أصل واحد أصابي على مرور الزمن ، قد يصحُّ قولهُ بان هذا المذهب يتوسل به بعض الناس الى الاستخفاف بالأديان وإنكار فعل الخالق واباحة ما لا عقاب عليه قانوناً ، ولكن اذا كان مذهب النشوء صحيحاً لذاته وجب التسليم به كما يجب التسليم بكل ما هو صحيح لذاته

وقد يصدر حكم المخلفين بادانة الاستاذ سكوبس لانهم يختارون في الغالب من الصناع والتجار والعمال الذين يجهلون العلوم الطبيعية ولكن حكمهم يكون هزءاً لدى حكماء العصر .

فان مجمع تقدم العلوم الاميركي اقام ثلاثة من اكبر علماء البيولوجيا وهم الاستاذ كونكلن استاذ البيولوجيا في برنستون في جامعة برنستون، والدكتور دافنبورت مدير النشوء الامتحاني (التجريبي) في معهد كارنجي في وشنطن، والدكتور اوسبرن رئيس امناء متحف التاريخ الطبيعي في نيويورك فقرروا اولاً ان الادلة التي اثبتت ان نشوء الحيوانات بعضها من بعض والانسان منها، لا دليل على انها ظنون وما ان مذهب علمي تؤيد بأدلة أثبت من الادلة التي تؤيد بها مذهب النشوء. وثانياً ان الأدلة على نشوء الانسان كافية لاقناع كل عالم طبيعي (مواليدي) يؤبه له في انكلترة، وهذه الأدلة تزيد عدداً وشأناً كل سنة. وثالثاً ان مذهب النشوء من أنفع المذاهب التي اخترعها الناس فانهُ دعا الى توسيع المعارف وعزز البحث الخالي من الغرض وساعد على التفتيش عن الحقائق مساعدة لا تثمن. ورابعاً ان كل تشريع الغرض منه تقييد مذهب علمي شائع مؤيد الى هذا الحد كمذهب النشوء يكون خطأ محضاً يضر تقدم المعارف ويؤخر ارتقاء البشرية بنفيه حرية التعليم والبحث الضرورية لكل تقدم ونجاح

واستفتت مجلة نابتشر طائفة من كبار رجال العلم والتعليم والدين في هذا الموضوع فقال الاستاذ مكبريد في ما قاله — وهو استاذ علم الحيوان في كلية العلم والفن الامبراطورية بسوث كنسنجتن — ان الطريقة الوحيدة الفعالة لمقاومة الرأي الميكانيكي المادي هي ان نتقدهُ نقداً مقنعاً مبنيًا على المبادىء الكمالية. وهذه هي الطريقة التي اتبعت في انكلترا ومن أكبر انصارها هكسلي ... وقد ارتقى هذا النقد بعد هكسلي ارتقاءً عظيماً فنجم عن ذلك ان جميع الناس في بلاد الانكليز ومنهم قساوسة الكنيسة سلموا بصحة مذهب التطور من غير ان يقبلوا الرأي الميكانيكي في الحياة والكون. وقال الدكتور بارنز رئيس أساقفة برمنغهام: «اني لا ارى بنفسي كرجل يحب الحرية الفكرية عن أن أرى جماعة الجاوسكسونية تحاول ان تمنع نشر المعارف بالتشريع» وبعد ما بحث الموضوع من ناحية صلته بأقوال الانجيل قال: «ان المعافية الوحيدة التي لا بدَّ ان تنشأ عن مقاومتي العلم باسم الدين، هي اغراء الوف من طلبة المدارس الاحداث بالتخلي عن المسيحية حاسبين خطأً انها مرتبطة كل الارتباط بهذا العناد». وقال الاستاذ ارنست بارکر مدير كلية الملك بلندن: «ان روح الحرية الذي أوحد المجالس النيابية وهو روح حياتها يجب أن يحمينا عن القضاء على روح الحرية الذي نفخ في معاهد التعليم وصار روح حياتها كذلك»[1]

وليس غرضي أن أعرض لموضوع المقابلة بين أنصار التطور وخصومه — وليس على ما أعلم خصوم بين العلماء الذين يعتد برأيهم — ولكن الغرض ان أبيّن انهُ على الرغم

(١) راجع المقتطف وفبر ودسمبر ١٩٢٥ صفحة ٣٠٥ — ٣٧٠ و ٥٠٩ — ٥١١

من النصّ في بيان الحقوق الأميركي على حرية الفكر ، كان لا بدّ لآباء هذه الحرية من ان يخوضوا في سبيل تثبيتها وضمانها معارك حامية

والسبب واضح لا يعتوره الغموض ولا ريب . فالغرض من التعليم تنبيه القوى العقلية وتدريبها ، وليس ثمة معلم يستطيع ان ينبه عقول تلاميذه ويدربها الا اذا استعمل عقله حرًّا من القيود . فاذا علّم ما يؤمر بتعليمه كان هو وتلاميذه كالآلة ، هو ينقل ما قيل له أن ينقله ، وهم يقبلونه من غير بحث ولا مناقشة وكان العلم والتعليم سطحيين . ومتى قيد العلم كذلك ، فقد احترامه نفسَهُ وما له من مقام وكرامة في نفوس تلاميذه ، واذا فقد مقامهُ في نفوسهم عجز عن التأثير في عقولهم . والتعليم الصحيح يتوقف على اشتراك المعلم والتلميذ في البحث اشتراكاً حرًّا ، هو يعلم ما يمليه البحث والفكر وهم ينقادون اليه لما في تدريبه من قوة فيقودهم في سبيل البحث والتنقيب ولا يستطيع أحد أن يقود غيره اذا لم يكن كلامهُ خارجاً من أعماق نفسه

والعلم المستبد بآرائه المتعصب لها ينشىء طلبة جامدين ، والدولة التي تجري على نظام تعليمي هذا أساسه تنشىء أمة تهمل الحرية الفكرية اللازمة للارتقاء

اننا لا نستطيع أن نبني على مجلس تشريعي مستقلّ ما يجب أن يقرَّر فيه . ان الرأي العام قوة عظيمة ولكننا لا نستطيع أن نكوّن رأياً عامًّا ناضجاً من غير مناقشة ، ولا مناقشة صحيحة من غير تعليم صحيح حرّ ، وتدريب للعقول على التفكير المستقيم . فاذا حاول مجلس من المجالس التشريعية أن يقضي على حرية التعليم قضى على نفسه لأنهُ قام على حرية القول . واذا سعى الرأي العام الى طمس حرية الفكر والقول طمس صوته القوي ، لأن الرأي العام ينشأ من حرية التفكير والقول . وما من دولة ديمقراطية تقدر أن تقضي على الحرية أو تخمد حرية الفكر بغير أن تقضي على ذاتها وتخمد شعلة حياتها

ولذلك قلت ، ان العلم والديمقراطية ، من حيث لباب العلة بينهما ، قوتان متفاعلتان . الديمقراطية تكفل للعلم الجوّ الذي يترعرع فيه ويزدهر . والعلم يدرّب العقول على التفكير الحرّ المستقيم ، وهو ما لا غنى عنهُ في الدولة الديمقراطية . واذا صحّ ان صوت الشعب من صوت الله ، فيجب أن يكون صوتاً صادراً عن تفكير مستقيم ، وإلاّ صحّ فيه قول خصوم الديمقراطية : ان صوت الشعب صدى لصوت الشيطان ، وهم يقولونها تسويغاً لكبت هذا الصوت

العلم والحرية الاقتصادية

اذا استبانت الصلة الأصيلة بين العلم والديمقراطية ، اتضحت صلات أخرى بينهما ، تتفرع على هذه الصلة الأصيلة . فالديمقراطية في معناها الأمثل تسعى الى تحقيق الحرية الاقتصادية

والاجتماعية علاوة على ضمان الحرية السياسية . لأنه اذا كان أفراد الشعب على جانب من الاكتفاء الاقتصادي . كان أفراده أقوى تأثيراً في قرارات سويجين الذين يديرون شؤونهم في التفكير بمصالحهم ، وتحكم اشتراكاً في الشؤون العامة ، وأرشد رأياً فيها ، وأكثر استقلالاً في وزن الأمور . وليس ثمة ريب في ان أعداء العلم الى الحضارة سهل أسباب العيش على كثيرين من الناس ولكنه أفضى الى غير قليل من التفاوت والأثرة والتوزيع الجائر والنزعة المادية . وهذه العلل ليس في اخماد شعلة العلم بل في زيادتها تأججاً ، ولكن على العلم والسياسة الديمقراطية ان يعملا معاً . على العلم ان يرشد السياسة والحكام ، الى ما فيه توفير الأحوال التي تعز من كرامة الانسان ، وعلى السياسة ان يأخذوا من العلم ، ويضمنوا بوسائلهم وأساليبهم ان ثماره لا تضيع جزافاً ولا يساء استعمالها في حياة الشعوب . واذا كانت السياسة في أثناء الحرب خادمة الخطة الحربية ، والعلم خادمها معاً ، فالرجاء ان تغدو السياسة بعد الحرب خادمة العلم في سبيل المصلحة العامة . اذ لا بدَّ ان يكون العالم بعد الحرب جريحاً كسيحاً ، تشتد فيه الفاقة ، وتعظم الحاجة ، وهناك المجال الواسع لايدي العلم الآسية وقدرة العلم على الانشاء المطوية في الفنون الميكانيكية والصناعية . ولا بدَّ من الاعتراف بأن حاجات الحياة هي جزء من حقوق الانسان فالجوع يسخر الانسان وكذلك السيف . فالقضاء عليهما ينفخ معنىً وحياة في ذلك الحق الانساني الأصيل الذي بدأ به بيان حقوق الانسان الاميركي « حق الحياة وشدان السعادة »

ثم ان الديمقراطية باعلائها من شأن العقل ، تعنى من شأن التعاون وهو أساس السلام . والعلم الآن واقع تحت ظل غيبة قاتمة ، لأن المخترعات والاستنباطات الميكانيكية ، هي سبب هذه المآسي التي تجرُّها الحرب في ذيولها . ولكن العلم نفسه لا يخدم آلة الحرب دون آلة السلام . بل العلم يعطينا يد الاحداث ويد أخرى لترقيعات . يجهز من ناحية بالأشعة السينية ورسائل الجراحة والمخدرات الطبية ومن ناحية أخرى بالمدافع الرشاشة . والغاز الخانق والمتفجرات . ويمكن ما يجهزنا به العلم لأعمال السلام يفوق أضعاف أضعاف ما يجهز به لأعمال الحرب . فالمتفجرات تستعمل في الحرب للهدم والقتل . ولكنها تستعمل في السلم لحفر الانفاق وشق الترع وفتح المحاجر . والصلب لا يستعمل في صنع الآلة والرماح وحسب ، بل يستعمل كذلك في صنع المحاريث وقضبان سكك الحديد والسيارات والحصادات ومئات من الادوات اللازمة في الصناعة والزراعة والتجارة

ولكن قوة الانسان سبقت حكمته . والعلاج تثقيف العقل ، وتمكينه من السيطرة على الشهوات . والعلم يغير رغبات الانسان وشهواته التي يهتدي بها في طريق تثقيف العقل وتحكيمه في العقل ، واذا لم يحكم الاتزان بينها وبين ما يمليه العقل ، أفلتت وتحكمت من به في

العقل سلاحاً تدمّر به الحضارة . وان أوّل ان التثقف بأساليب العلم الصحيح الحرّ، مفض بعد طول الممارسة ، الى سيع الحكمة والرشاد

ثم ان حقائق العلم وثمار العلم ، لا تميّز بين الاجناس والعقائد والمذاهب الاجتماعية . فالكيميا تشفي المصاب بالبرداء سواءٌ أبيض كان أم أسود، وهنديًّا أم أوروبيًّا ، وشيوعيًّا أم محافظاً، وقسيس كنيسة أم حاخام كنيس أم شيخ جامع

وكما ان العلم لا يميز هذا التميز بين الناس ، فجميع الشعوب اشتركت في بناء صرحه . وكلٌّ دخل هيكله وفي يده قربانه . من المصريين الاقدمين والآشوريين والكلدانيين الى العرب والهنود الى اليونان والطليان والالمان والانكليز والفرنسيين والاميركيين وغيرهم . فالعلم في الواقع هو الجامعة العالمية الكبرى . وهو بهذا الفهم ، يجب ان يكون معواناً للدمقراطية ، في نضالها لتحقيق عالم أفضل من العالم الذي نعيش فيه

دستور العلم الدولي

وفي الختام اسمحوا لي أن اتلو عليكم « دستور العلم الدولي » كما وضعهُ « مجمع تقدم العلوم البريطاني» وأقره اعضاؤه في مؤتمرهم المنعقد في لندن في سبتمبر من سنة ١٩٤١

١ — حرية التعلم ، وفرصة التعليم ، والقدرة على الفهم ، لا غنى عنها في توسيع نطاق المعرفة ، ونحن العلماء نقول ان التضحية بها تفضي الى اهدار كرامة الحياة البشرية

٢ — الجماعات تعتمد في بقائها وتقدمها على معرفتها أنفسها وخواص الاشياء في العالم الذي يحيط بها

٣ — جميع الامم وجميع الطبقات أسندت أيادي الى المعرفة وطرق استعمال الموارد الطبيعية والى فهم تأثيرها في الارتقاء البشري

٤ — المبادىء الاساسية في العلم تعتمد على الاستقلال مقترناً بالتعاون ، وتتأثر بحاجات الانسانية السائرة الى الامام

٥ — ان رجال العلم هم أمناء كل جيل على ما يرثهُ من المعارف الطبيعية . فيتعين عليهم ان يرعوا هذا الارث وان يسيغوا اليهِ ، بالوصاية الامينة وخدمة المثل العالية

٦ — جميع طوائف المشتغلين بالعلم اخوان في جامعة العلم العامة ، وهذه الجامعة نطاقها الارض قاطبة ، وكشف الحقيقة غرضها الاسمى

٧ — إن المضي في البحث العلمي يقتضي حرية عقلية وتبادلاً دوليًّا لا قيد لهما ، ولا يتعرض الا في حصن الحياة المتمدنة الحرة